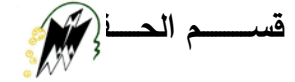


جامعة مولود معمري تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية



ملتقى حول:

« المؤسسات الصغيرة  
والمتوسطة في ظل مستجدات  
القانون الجزائري »

يوم 31 أكتوبر 2019

بمقر كلية الحقوق والعلوم السياسية، بوخالفة

إشكالية الملتقى:

يرتكز الاتجاه المعاصر في تنمية الاقتصاديات الحديثة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من منطلق دورها المحوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فهي الرائد الفعلي لتحقيق التنمية المستدامة في هذين الشقين لما تملكه من فعالية وسرعة التأقلم مع متغيرات المحيط الاقتصادي. بالنظر إلى الآمال المعلقة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها القاطرة التي تعتم عليها الدول لبعث الحركة الاقتصادية ولأبعاده الاجتماعية الحساسة، كان لزاما على الدول التركيز على سياسة الاستثمار في هذه المؤسسات. لم تكن الدولة الجزائرية بمنأى عن هذا المسعى فبقصد تحقيق التنمية الشاملة وتجسيد قواعد اقتصاد السوق والرفع من القدرات التنافسية فيه وتحسين مستوى الأداء، تبنت إستراتيجية أكثر تناسبا تعتم على هذا النوع من المؤسسات اقتناعا منها بالدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في تحقيق التنمية الشاملة ولتجاوز الطبيعة الريعية للاقتصاد.

الرئيس الشرفي الأول للملتقى:

أ/د-تيسة محمد

الرئيس الشرفي الثاني للملتقى:

أ.د/ إقلولي محمد

رئيسة الملتقى:

د. فتحي وردية.

ترجم هذا المسعى من خلال منظومتها القانونية  
وما حملته من مستجدات بداية بدستورها المغدل سنة  
2016 ويقانون الاستثمار لسنة 2016 والأهم  
بإصدار القانون الجديد للمؤسسات الصغيرة  
والمتوسطة القانون رقم 02-17 الذي عبر عن  
إصرار الدولة الجزائرية على الاعتماد على هذا النوع  
من المؤسسات باعتبارها أفضل الوسائل للإنعاش  
الاقتصادي. وذلك من خلال ما حمله من أحكام  
تصبو نحو تعزيز تدابير دعمها والحرص على تنفيذ  
استراتيجية تطويرها من خلال إطارها المؤسساتي بما  
يسمح بالوصول إلى الطرق والوسائل المثلى التي  
تساهم في تذليل العقبات والمصاعب التي تواجه هذه  
المؤسسات والتي كشف عنها تطبيق القانون رقم 01-  
18.

بغرض الوقوف عند مستجدات أحكام القانون رقم  
02-17 والقوانين ذات الصلة سنطرح للعرض والتقييم  
حاور هذا الملتقى الذي يطرح إشكالية فعالية الأحكام  
لمستجدة بخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة  
في تحقيق أبعادها الاقتصادية والاجتماعية.

### محاو الملتقى:

**المحور الأول:** المركز القانوني للمؤسسات الصغيرة  
والمتوسطة.

1- من حيث التكيف القانوني.

2- من حيث التأسيس.

**المحور الثاني:** الوسائل المنتهجة لدعم المؤسسات  
الصغيرة والمتوسطة.

1- أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة  
والمتوسطة.

2- الأجهزة المكلفة بدعم المؤسسات  
الصغيرة والمتوسطة.

**المحور الثالث:** المعوقات التي تعترض المؤسسات  
الصغيرة والمتوسطة.

1 - المعوقات القانونية.

2- المعوقات الإدارية.

3- المعوقات المالية.

**المحور الرابع:** تقييم مستجدات تنظيم المؤسسات  
الصغيرة والمتوسطة.

1- تقييم دور المؤسسات الصغيرة  
والمتوسطة في مجال التنمية الاقتصادية .

2- تقييم دور المؤسسات الصغيرة  
والمتوسطة في مجال التنمية الاجتماعية.

### أهداف الملتقى:

1- الوقوف عند مستجدات قانون المؤسسات  
الصغيرة والمتوسطة رقم 02-17 والقوانين الأخرى  
ذات الصلة ( قانون الاستثمار، قوانين المالية، قانون  
التشغيل، قانون تفويض المرفق العام، قانون  
المنافسة).

2- التعرف على مكانة المؤسسات الصغير  
والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية  
والاجتماعية.

3- تبيان أهمية الأحكام المستجدة في ترجم  
مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التمدد  
الاقتصادية والاجتماعية.

4- تقييم التجربة الجزائرية في تطوير المؤسسات  
الصغيرة والمتوسطة.

